S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/21618
23 August 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
AUG 27 1990
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبعث طيه مذكرة الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، شاملة رد الحكومة اليوغوسلافية على مذكرتكم SCPC/7/90(1) المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ والمتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) .

أكون شاكرا إذا تم تعميم مذكرة الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) دراغوسلاف بيجيتش
السفير
الممثل الدائم

90-20383 ٧٢٨ح(٩٠)

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا

يُهدي الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تحياته إلى الامين العام للامم المتحدة ، ويتشرف ، في معرض الإشارة إلى مذكرة الامين العام SCPC/7/90(1) المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بالاحاطة بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تنفيذا لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

أولا

في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ قررت الحكومة اليوغوسلافية تأييد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقيام على نحو منتظم بتطبيق جميع الجزاءات التي طلبها . ولذلك شرعت على الفور في تنفيذ أحكام القرار بطريقة وبمعدل وفي ظل ظروف ممكنة من الناحية الواقعية .

وفي إطار الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ، قررت الحكومة اليوغوسلافية ما يلي :

١ - وقف جميع الشحنات إلى العراق والكويت وكذلك استخدام وسائط النقل اليوغوسلافية لتزويد العراق والكويت بمنتجات بلدٍ ثالث ؛

٢ - التعليق المؤقت للواردات من العراق ؛

٣ - عدم تزويد العراق بالاسلحة والمعدات العسكرية ما دامت الجزاءات المعمول بها بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) سارية المفعول ؛

٤ - القيام كذلك ، وحسب ما ينجم من تطورات ، بخفض عدد اليوغوسلافيين العاملين في مواقع البناء في العراق والكويت ؛

٥ - تجميد الاصول العراقية .

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ ، فإن الحكومة اليوغوسلافية لا تعترف بإجراء الضم وتؤيد وحدة وسيادة الكويت وحكومتها الشرعية .

ثانيا

إن الشاغل الرئيسي للحكومة اليوغوسلافية في هذا الوقت هو سلامة الرعايا اليوغوسلافيين الذين لا يزالون في العراق والكويت . ويجري حاليا اتخاذ الترتيبات لنقلهم إلى البلاد . وقد كان هناك وقت اندلاع الأزمة حوالي ٠٠٠ ٧ وحوالي ٥٠٠ من المواطنين اليوغوسلاف في العراق والكويت على التوالي .

وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آب/أغسطس ، تم نقل ١٥٠ ١ من الرعايا اليوغوسلاف في قوافل إلى الأردن ، ومن ثم نقلهم إلى يوغوسلافيا عن طريق عمان بواسطة الخطوط الجوية اليوغوسلافية . وقد عاد برا عن طريق تركيا حوالي ٦٠٠ من المواطنين اليوغوسلاف وكان بحوزة معظمهم بالفعل سمات خروج . ومنذ نشوب الأزمة كان عدد صغير نسبيا من اليوغوسلاف في العراق يُمنحون سمات خروج . وبمعنى آخر فإن العامل الرئيسي الذي حدد عدد الذين سُمح لهم بالمغادرة هو حيازة سمة خروج . ويوجد حاليا أقل من ٠٠٠ ٦ مواطن يوغوسلافي في العراق وحوالي ٤٠ في الكويت .

وبالنظر إلى الصعوبات المصادفة في الحصول على سمات الخروج ، والمشاكل المتصلة بالإمدادات الغذائية (بسبب نقص الأغذية في السوق العراقي) فقد أصبحت مشكلة توفير الأغذية للعاملين اليوغوسلاف المتبقين في العراق مشكلة حادة للغاية . ومن ثم فإن الحكومة اليوغوسلافية ترى أن من اللازم أن يبادر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على سبيل الاستعجال ، إلى اصدار تعليمات مُفصَّلة فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية للرعايا الأجانب بمعنى رفع الحصار فيما يتصل بالشحنات ذات الأغراض الإنسانية البحتة .

ثالثا

إن التقيد الصارم بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) سوف ينجم عنه آثار سلبية واسعة على الاقتصاد اليوغوسلافي . وهذا ما يدفع الحكومة اليوغوسلافية إلى أن تطلب الدخول في مشاورات مع مجلس الأمن في إطار المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الخصوص ، وبالنظر إلى خطورة الحالة ، تود الحكومة اليوغوسلافية أن تطرح النقاط التالية :

١ - أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي عملت فيها الشركات اليوغوسلافية في العراق تقرب من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة .

٢ - أن يوغوسلافيا تستورد النفط من العراق سدادا للديون المستحقة للشركات اليوغوسلافية التي تقوم بتنفيذ مشاريع استثمارية في العراق وبتصدير البضائع إليه . وبسبب تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فلسوف تكون يوغوسلافيا بحاجة إلى ١,٨ مليون طن من نفط العراق مع نهاية هذا العام ، كما سيبقى الدّين المستحق على العراق للشركات اليوغوسلافية بمبلغ ٢٤٣ مليون دولار مستحقا بغير سداد .

إن أوجه النقص هذه في احتياجات البلاد الإجمالية من النفط سيلزم تعويضها بمشتروات من أسواق بديلة وبأسعار مرتفعة إلى حد كبير . ولشراء هذا النفط سوف يتعين على يوغوسلافيا دفع حوالي ٨٠ مليون دولار زيادة في أسواق البيع الفوري طبقا لتقلبات سعر النفط .

وفضلا عن ذلك ، فنظرا لارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج ، سوف يتعين على يوغوسلافيا أن تدفع أسعارا أعلى عن النفط المتحصّل من المصادر الاخرى لنفطها المستورد . ومن المقدّر أن تدفع يوغوسلافيا لتلك البلدان ، مع نهاية هذا العام ، حوالي ١٦٥ مليون دولار زيادة عن المستهدف لقاء الواردات النفطية .

٣ - في عام ١٩٩٠ تبلغ مطالبة يوغوسلافيا من العراق حوالي ٢٣٥ مليون دولار لقاء التعاقدات النقدية بعملة قابلة للتحويل . لكن مع مراعاة أن النفط يكاد يكون المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للعراق ، وأنه لن يتم تصديره بسبب الحصار الاقتصادي ، فلن يتمكن العراق من سداد هذه المدفوعات أيضا إلى يوغوسلافيا .

٤ - إذا جرى إنهاء الاعمال تماما في مواقع البناء نتيجة استمرار الجزاءات وهذا ما ينطوي عليه التنفيذ الكامل للجزاءات ، فمن المحتمل ألا يتسنى نقل جميع الالات والمعدات الموجودة في المواقع إلى يوغوسلافيا ، وهي تُقدّر بحوالي ١٥٠ مليون دولار .

٥ - إن الشركات اليوغوسلافية تعمل أيضا وفق أوامر من العراق والكويت تتصل في جانب منها بالهياكل المبنية بواسطة الشركات اليوغوسلافية في هذين البلدين . ويوجد في الوقت الحالي ما قيمته حوالي ٢٥٠ مليون دولار على شكل بضائع

محملة على السفن أو في المستودعات أو مخازن الشركات وهي جاهزة للتسليم . والتكاليف الإضافية في هذا البند وحده يبلغ مجموعها حوالي ٢٧ مليون دولار شهريا .

٦ - يتعين على العراق أن يدفع إلى يوغوسلافيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ مبلغ ٩٥٥ مليون دولار وقد تم بالفعل تأجيل سداد هذا المبلغ . وبالإضافة إلى ذلك ، ففي الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ سوف يستحق مبلغ ٧١٠ من ملايين الدولارات ديونا على العراق تدفع نقدا أو بعملات قابلة للتحويل أو على أقساط .

ومن مقتضيات الواقعية أن يتوقع من الجانب العراقي أن يطلب تأجيلا جديدا لمدفوعاته المعاد جدولتها ، وأنه سوف يتجنب المدفوعات النقدية باعتبار أن الحصار الاقتصادي قد حال بينه وبين مصدره الرئيسي لحصائل التصدير .

٧ - إن الأثر السنوي للتعويض عن الإيرادات الضائعة سنويا ، ما دام العراق سيعجز عن الوفاء بمدفوعاته ، يمكن أن يُعبّر عنه أيضا مبلغ الفائدة التي سيتعين على يوغوسلافيا دفعها على القروض التي تكفل التعويض عن المطالبات من هذين المصدرين ، وتبلغ حوالي ١٨٠ مليون دولار سنويا .

على أساس جميع ما سبق تعداده ، يمكن الاستنتاج بأن الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) على الاقتصاد اليوغوسلافي سوف تصل إلى حوالي ثلاثة بلايين من دولارات الولايات المتحدة .

- - - - -